«المواصلات والاتصالات» تعلن السماح لمركبات الأجرة بنقل الركاب عبر جسر الملك فهد بين البحرين والسعودية

أعلنت وزارة المواصلات والاتصالات، بالتنسيق والتعاون مع الهيئة العامة للنقل والجهات المعنية في المملكة العربية السعودية، السماح لمركبات الأجرة المرخصة في مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية بنقل الركاب عبر جسر الملك فهد بين البلدين الشقيقين، وذلك اعتباراً من تاريخ 6 سبتمبر 2026، ووفق ضوابط واشتراطات تنظيمية معتمدة.

وتأتي هذه الخطوة ثمرةً للتعاون والتنسيق بين الجهات المختصة في البلدين، في إطار الجهود المشتركة لتطوير خيارات النقل البري، وتسهيل تنقل المواطنين والمقيمين والزوار، وتعزيز التكامل والترابط بين مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية.

○ فاطمة الظاعن.

وبهذه المناسبة، أكدت فاطمة عبدالله الظاعن، وكيل الوزارة للنقل البري والبريد، أن السماح لمركبات الأجرة بنقل الركاب عبر جسر الملك فهد يسهم في توفير خيارات نقل مرنة وآمنة وذات كفاءة، بما يدعم انسيابية حركة التنقل بين البلدين الشقيقين ويحسن تجربة المستفيدين.

وثمّنت وكيل الوزارة للنقل البري والبريد التعاون والتنسيق القائم مع الجهات المختصة في المملكة العربية السعودية، وفي مقدمتها الهيئة العامة للنقل، والجهود المشتركة التي أسهمت في تفعيل الخدمة وتنظيمها بما يحقق المصالح المشتركة للبلدين.

وأوضحت أن عبور مركبات الأجرة سيتم وفق أطر تنظيمية واشتراطات معتمدة، وبالتنسيق بين الجهات المعنية في كلا البلدين، بما يضمن تنظيم إجراءات العبور، وانسيابية الحركة المرورية، والالتزام بمعايير الأمن والسلامة وجودة الخدمة.

وأكدت الوزارة أن الاستفادة من الخدمة تخضع لعدد من الضوابط التنظيمية، من أبرزها اقتصار العبور على مركبات الأجرة المرخصة رسميًا، والالتزام بالاشتراطات الفنية المعتمدة، وألا يتجاوز عمر المركبة خمس سنوات، وفق معايير السلامة والجودة المعمول بها في المملكة العربية السعودية.

stc البحرين تزيح الستار عن «بيان».. أول مركز اتصال متكامل في المملكة

أعلنت stc البحرين، المُمَكِّنُ الرقمي، إطلاق أول مركز اتصال متقدم ومتكامل في المملكة تحت اسم (بيان)، وذلك على هامش مؤتمر (ليب 2026) التقني، باستثمار تبلغ قيمته نحو مليوني ريال سعودي. ويهدف (بيان) إلى تطوير تجربة خدمة العملاء من خلال دمج الوكلاء الصوتيين والرقميين الأذكياء، وتوفير الدعم الفوري، إلى جانب أنظمة آلية متقدمة لتحليل جودة الخدمة ومشاعر العملاء عبر مختلف مراحل رحلتهم. كما يوفر المركز دعماً فورياً باللغة العربية على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، في خطوة تعكس التزام stc البحرين بتوظيف التقنيات المتقدمة للارتقاء بتجربة العملاء وتسريع مسيرة تحولها الرقمي.

وبهذه المبادرة، تصبح stc البحرين أول شركة اتصالات محلية تطلق مركز اتصال متكامل، يتمتع بالقدرة على فهم اللهجات العربية المختلفة، لترسي بذلك معايير مبتكرة في قطاع الاتصالات. وبخلاف النماذج القائمة على الترجمة، فقد صُمم (بيان) لاستيعاب الفوارق اللغوية الدقيقة للهجتين البحرينية والخليجية، سواء عبر المحادثات الصوتية والنصية أو لتسيير عمليات الدعم المكتبي، حيث يقوم على تقنيات متقدمة بدلاً من أنظمة الأتمتة التقليدية القائمة على القواعد، مما يمكّنه من معالجة تفاعلات العملاء الروتينية بنسبة تصل إلى 70% من دون الحاجة إلى إحالتها إلى موظفي خدمة العملاء، فضلاً عن تقليص متوسط زمن الاستجابة بنسبة تصل إلى 30%.

ويرتكز (بيان) في تصميمه على منظومة بيانات متوافقة مع قانون حماية البيانات الشخصية، إذ من المقرر إطلاقه تجريبياً خلال الربع الأخير من عام 2026م، تمهيداً لتعميمه على جميع قنوات خدمة العملاء خلال عام 2027م، حيث يأتي المشروع في إطار تعاون مثمر مع شركة »نابه« (Nabeh)، إحدى الشركات التابعة لماستر وركس (Master Works)، وذلك عبر منصة بصير.

وبهذه المناسبة، صرّح أحمد الشريف، الرئيس التنفيذي للتقنية في stc البحرين، قائلاً: «إن إطلاقنا لمركز (بيان) يعكس التزامنا الراسخ بالابتكار وإثراء تجربة عملائنا، حيث صُمم المركز برؤية تضع اللغة العربية في قلب التجربة، ويحاكي الطريقة التي يتحدث بها عملاؤنا فعلياً، ليقدم دعماً سلساً ومتواصلاً على مدار الساعة. إننا ننظر إلى التقنيات المتقدمة باعتبارها عاملاً مساعداً يعزز قدرات موظفينا ويمكّنهم، وليس بديلاً عنهم، فمن خلال إمدادهم بالمعلومات التحليلية الفورية، وإرساء المركز وفق أعلى معايير خصوصية البيانات، فإننا نرتقي بمستويات رضا العملاء ونعزز قدرات الكفاءات الوطنية، دعماً لمسيرة المملكة نحو التحول الرقمي».

ومن جانبه، قال المهندس هاني اللهيبي، الرئيس التنفيذي لشركة نابه، ورئيس مجلس إدارة ماستر وركس: «إن هذا التعاون يمثّل خطوة نوعية في توظيف أحدث التقنيات ضمن عمليات خدمة العملاء، ويعكس التزامنا في نابه بتطوير حلول عملية وقابلة للتوسع تُحدث أثراً تشغيلياً ملموساً. ونعتز بشراكتنا مع stc البحرين في هذا المشروع، ونتطلع إلى أن يسهم (بيان) في رفع كفاءة الأعمال والارتقاء بجودة الخدمات».

مواءمة التخصصات الأكاديمية مع احتياجات سوق العمل لتحقيق اقتصاد مستدام

يمثل رأس المال البشري الركيزة الأساسية لأي اقتصاد يسعى إلى تحقيق النمو المستدام وتعزيز تنافسيته. وفي ظل المتغيرات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، أصبح من الضروري أن تتواكب مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل، بما يضمن إعداد كوادر وطنية تمتلك المهارات المطلوبة، وتسهم في دعم التنمية الاقتصادية وتقليل معدلات البطالة.

○ بقلم: رجل الأعمال المهندس إسماعيل الصراف.

وتشهد العديد من الاقتصادات المتقدمة مراجعات دورية للبرامج الأكاديمية، بهدف قياس مدى توافقها مع المتغيرات الاقتصادية واحتياجات القطاعات الإنتاجية. ولا يقتصر الهدف على إلغاء بعض التخصصات التقليدية، بل يشمل إعادة هيكلتها أو دمجها عند الحاجة، واستحداث برامج جديدة تتوافق مع متطلبات الاقتصاد الحديث، بما يحقق التوازن بين الطموحات الأكاديمية والاحتياجات الفعلية لسوق العمل.

ومن هذا المنطلق، فإن إجراء مراجعة شاملة للتخصصات التي ترتفع فيها معدلات البطالة بين الخريجين، ومقارنتها بالتخصصات التي تشهد طلباً متزايداً، يمثل خطوة مهمة نحو رفع كفاءة منظومة التعليم. كما أن توجيه الطلبة نحو التخصصات المستقبلية، مثل الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، والتكنولوجيا المالية، وتحليل البيانات، والهندسة المتقدمة، والاقتصاد الرقمي، يسهم في تحسين فرص التوظيف وتعزيز إنتاجية الاقتصاد.

كما أن انخفاض معدلات البطالة ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني، من خلال زيادة الإنتاجية، وارتفاع مستويات الدخل، وتحسين الإنفاق الاستهلاكي، إلى جانب تعزيز ثقة المستثمرين في كفاءة سوق العمل. ويسهم ذلك بصورة غير مباشرة في دعم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي ينظر إليها المستثمرون ووكالات التصنيف الائتماني عند تقييم قوة الاقتصاد واستدامته.

ويعد التنويع الاقتصادي أحد أهم العوامل التي تستوجب تطوير المنظومة التعليمية بصورة مستمرة، إذ إن نمو قطاعات جديدة يتطلب مهارات مختلفة عن تلك التي كانت سائدة في العقود الماضية. ومن هنا، تصبح الجامعات والمؤسسات التعليمية شريكاً رئيسياً في دعم التحول الاقتصادي من خلال إعداد كوادر تتناسب مع القطاعات الواعدة.

كما تبرز أهمية وضع إطار تشريعي ينظم عملية المراجعة الدورية للبرامج الأكاديمية، بحيث تستند القرارات إلى بيانات ودراسات موضوعية، مع الحفاظ على جودة التعليم والتنوع الأكاديمي. ومن شأن هذا النهج أن يضمن مرونة أكبر في تحديث المناهج واستحداث تخصصات جديدة تتماشى مع التطورات العالمية.

وفي هذا السياق، فإن تعزيز التعاون بين وزارة التربية والتعليم، وجامعة البحرين، والجامعات الخاصة، وهيئة جودة التعليم، وممثلي القطاع الخاص، يعد أمراً ضرورياً لإجراء دراسات دورية حول احتياجات سوق العمل، وتحليل اتجاهات التوظيف، وتحديد المهارات المطلوبة خلال السنوات المقبلة، بما يساعد على تطوير برامج أكاديمية أكثر ارتباطاً بالواقع الاقتصادي.

ولا يقل أهمية عن ذلك تعزيز الوعي المجتمعي بثقافة التخطيط المالي والمهني، من خلال توجيه الطلبة وأولياء الأمور إلى أهمية اختيار التخصصات التي تجمع بين الشغف والفرص الوظيفية، بما يسهم في تحقيق التوازن بين تطلعات الأفراد واحتياجات الاقتصاد الوطني، ويعزز الاستقرار المالي للأسر على المدى الطويل.

وفي المحصلة، فإن مواءمة التخصصات الأكاديمية مع احتياجات سوق العمل لا تهدف إلى تقليص الخيارات التعليمية، وإنما إلى رفع كفاءة الاستثمار في التعليم وتعزيز جاهزية الكفاءات الوطنية للمستقبل. ومن خلال المراجعة الدورية للبرامج، والتشريعات المرنة، والتعاون الوثيق بين المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص، يمكن لمملكة البحرين بناء اقتصاد أكثر إنتاجية وتنافسية واستدامة، يقوده رأس مال بشري مؤهل وقادر على مواكبة متطلبات العصر.

ماجستير تنفيذي بالإدارة من المملكة المتحدة (EMBA)
عضو بمعهد المهندسين والتكنولوجيا البريطانية العالمية (MIET)

الذهب يستقر في الأسواق.. وعيار 21 عند 47.36 دينارا

كتبت: نوال عباس

حافظت أسعار الذهب في السوق المحلية على استقرارها منذ نحو أسبوع، مع استمرار جرام الذهب عيار 21 عند مستويات تقارب 47 ديناراً، بالتزامن مع استقرار نسبي في أسعار الذهب عالمياً.

وسجل سعر جرام الذهب أمس 47.36 ديناراً لعيار 21، بينما بلغ 49.62 ديناراً لعيار 22، و54.13 ديناراً لعيار 24، في حين استقرت الأونصة عالمياً عند نحو 4430 دولاراً.

ويأتي هذا الاستقرار بعد الارتفاعات القوية التي شهدتها أسعار الذهب خلال الفترة الماضية، إذ لا تزال الأسعار عند مستويات مرتفعة، وسط ترقب المستثمرين لاتجاه السياسة النقدية الأمريكية، وحركة الدولار وعوائد سندات الخزانة.

وتظل توقعات أسعار الفائدة الأمريكية من أبرز العوامل المؤثرة في حركة الذهب، حيث يترقب المستثمرون البيانات الاقتصادية المقبلة، وخاصة بيانات التضخم، لتحديد احتمالات خفض الفائدة خلال الفترة المقبلة.

كما يستفيد الذهب من استمرار الطلب عليه كأداة للتحوط وملاذ آمن في ظل حالة عدم اليقين التي تشهدها الأسواق العالمية، الأمر الذي ساعد على إبقاء الأسعار عند مستويات مرتفعة رغم التراجعات المحدودة التي شهدتها الأونصة مؤخراً.

ومن المتوقع أن تبقى حركة الذهب مرتبطة خلال الفترة المقبلة بنتائج البيانات الاقتصادية الأمريكية وتطورات الدولار والعوائد، إلى جانب مستويات الطلب الاستثماري على المعدن النفيس.

العربية للطيران تطلق رحلة رابعة يومية من الشارقة إلى بانكوك

أعلنت العربية للطيران، أول وأكبر شركة طيران اقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أمس، توسيع خدماتها في تايلاند من خلال إضافة رحلة رابعة يومية مباشرة بين الشارقة وبانكوك، مما يعزز السفر الجوي بين دولة الإمارات وتايلاند.

وستبدأ الرحلة الإضافية اعتباراً من 25 أكتوبر 2026، لترفع إجمالي رحلات العربية للطيران المباشرة بين الشارقة وبانكوك إلى 28 رحلة أسبوعياً، بما يوفر للمسافرين خيارات أوسع ومرونة أكبر عند التخطيط لرحلاتهم.

وتضاف هذه الزيادة إلى الخدمات الحالية للعربية للطيران إلى تايلاند، والتي تشمل 21 رحلة مباشرة أسبوعياً بين الشارقة وبوكيت، بما يعزز شبكة وجهات الناقلة ويرسخ الربط الجوي مع اثنتين من أبرز الوجهات التايلاندية.

وقال عادل العلي، الرئيس التنفيذي لمجموعة العربية للطيران: «تعكس زيادة الخدمة إلى بانكوك الأهمية المتنامية لتايلاند ضمن شبكة وجهاتنا، والتزامنا بتلبية الطلب المتزايد على خيارات السفر الاقتصادية والموثوقة بين دولة الإمارات وجنوب شرق آسيا. ومع رفع عدد الرحلات المباشرة إلى بانكوك إلى أربع رحلات يومياً، إلى جانب خدماتنا الحالية إلى بوكيت، نوفر لمسافرينا خيارات أوسع ومرونة أكبر في التخطيط لرحلاتهم، ونواصل في الوقت ذاته تعزيز الربط المباشر بين الشارقة وتايلاند».

ومع إضافة الرحلة الجديدة، توفر العربية للطيران الآن 49 رحلة مباشرة أسبوعياً من الشارقة إلى بانكوك وبوكيت، مما يعزز مكانة تايلاند كإحدى الوجهات الرئيسية للناقلة في منطقة جنوب شرق آسيا. كما تتيح هذه الخدمات الإضافية للمسافرين من دولة الإمارات مرونة أكبر وسفر مباشر من الشارقة.

وكيل النقل البري تشارك في ورشة «منظومة التنقل الأخضر الخليجي» بصلالة

شاركت فاطمة عبدالله الظاعن وكيل الوزارة للنقل البري والبريد في وزارة المواصلات والاتصالات، في ورشة «مختبر منظومة التنقل الأخضر الخليجي»، التي عُقدت على هامش أعمال الملتقى الخليجي للتنقل الأخضر الثاني في مدينة صلالة بسلطنة عُمان الشقيقة، بمشاركة عدد من المختصين والمعنيين بقطاعات النقل والاستدامة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

واستعرضت خلال الورشة جهود مملكة البحرين في مجال النقل المستدام، والمبادرات التي تتبناها وزارة المواصلات والاتصالات لتعزيز كفاءة منظومة النقل البري وتشجيع حلول النقل الجماعي والمشترك، إلى جانب توظيف الحلول الرقمية والذكية في تطوير الخدمات.

وأكدت أهمية مواصلة تعزيز التعاون الخليجي في مجال التنقل الأخضر، وتبادل الخبرات والتجارب في تطوير حلول نقل أكثر كفاءة واستدامة، والاستفادة من التقنيات الحديثة والطاقة النظيفة في قطاع النقل.

وتناولت الورشة محورين رئيسيين، ركز الأول على السياسات والتنظيمات المتعلقة بشحن المركبات الكهربائية، والأطر التشريعية والتنظيمية لمحطات الشحن، إلى جانب تكامل منظومة الشحن مع الشبكات الذكية وآليات إدارة الأحمال، بما يدعم التوسع المستدام في استخدام المركبات الكهربائية.

فيما تناول المحور الثاني استخدام الهيدروجين الأخضر في النقل الثقيل والمنظومة اللوجستية، وجاهزية البنية التحتية اللازمة لدعم استخدامه، إلى جانب بحث السياسات والحوافز الممكنة لتعزيز الطلب على الهيدروجين في قطاع النقل وتطوير بيئة داعمة لتطبيقاته المستقبلية.